وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠١٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠١٦/٣/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٤/١٨ ؛

قـــــــرر :

مـادة ١ - اعتماد الحســـاب الختامـــى للغـرفـــة التجـاريـــة لمحافظـــة الغـربيـة عـــن العـــام المـــالى ٢٠١٥ حيث بلغـت جملـــة الإيـــرادات مبلـغ ١٠٣٦٨٣٢٩,٨٢ ج (فقط عشرة ملايين وثلاثمائة وثمانية وستون ألفًا وثلاثمائة وتسعة وعشرون جنيهًا واثنان وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٤٨٢٦٦٨٤,٤٩ ج (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وستة وعشرون ألفًا وستمائة وأربعة وثمانون جنيهًا وتسعة وأربعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٥٤١٦٤٥,٣٣ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وواحد وأربعون ألفًا وستمائة وخمسة وأربعون جنيهًا وثلاثة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٤٩٩٩٢٣٠٢,٢٧ ج (فقط تسعة وأربعون مليونًا وتسعمائة واثنان وتسعون ألفًا وثلاثمائة واثنان جنيه وسبعة وعشرون قرشًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٤/١٨

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد